تطور مفهوم الأمن القومي بعد الحرب البارده

م.م كرار علي مكطوف
جامعه واسط – كليه القانون

الملخص

ان مفهوم الامن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لانه مفهوم نسبي ومتغير ودولي وذو ابعاد عدّة ومستويات متنوعه يتعرض لتحديات وتهديدات مباشره وغير مباشره من مصادر مختلفه تختلف درجاتها وانواعهاوابعادها وتوقعاتها سواء أكان ذلك متلقاً بأمن الفرد او الدوله او النظام الاقليمي او الدولي فهو احد المفاهيم المركزيه في حقل العلاقات الدوليه .

المقدمه:

بعد الحرب العالمية الثانية تطور مفهوم الأمن وأصبح مفهوماً حيوياً يرتبط بمؤسسات الدولة ، ويتمثل بالسلوك السياسي ،اذا أصبحت التهديدات التي تواجه الأمن ليست تهديدات خارجية فقط وإنما تهديدات داخلية منها مشكلة الفقر ، ومشكلة البطالة ، وخطر انتشار الأوبئة ، ومشكلة اللاجئين ، والهجرة غير المشروعة ، هذه المشاكل أصبحت تساهم بشكل كبير في زعزعة الأمن وتشكل الخطر الأكبر على الأمن المجتمعي في الدولة.

أهمية البحث :

ان ظاهرة الأمن عموماً تقترن بالوجود الإنساني ، ويتجلى ذلك من اهتمامات الشرائع السماوية ، ففكرة الأمن فكرة نفسية ،غير ان لها إبعادا مادية تتمثل في مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وكون الأمن دولياً لا يعد وصفاً او بعداً لمداركه ، توجد قناعة لدى فقهاء القانون الدولي بان المجتمع الدولي الأمن هو مجتمع المؤسسات الدولية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى انه مجتمع الشرعية الدولية اي سيادة قواعد القانون الدولي، لذلك تتجلى أهمية الأمن الدولي بأنه يهتم بأيجاد اكبر قدر من الطمأنينة والاستقرار للمجتمع الدولي بأسره وعلى كافة المستويات .

فرضية البحث :

يفترض هذا البحث انه منذ ستينات القرن الماضي لم تعد مصادر تهديد الأمن من خارج الدولة فحسب ، بل تحولت في فترة ما بعد الحرب الباردة ناجمه عن صراعات داخلية هذا يعني أن مصادر تهديد الأمن الداخلية أصبحت تشكل خطر اكبر من المصادر الخارجية .

وهذا البحث يحاول الاجابة عن:

س: ما هو أثر الأمن على الاستقرار الداخلي للدولة؟

س: هل اصبح الأمن مفهوماً واضحاً ؟

س: كيف كان موقف الدول من الأمن خلال فترة الحرب الباردة ؟

س: كيف كانت طبيعة الأمن في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؟

منهج البحث :

يستعمل في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في البحث بمدى تأثير الأمن على العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة والى اي مدى تؤثر ظاهرتي العولمة والتفكك في زيادة الاهتمام بالأمن الدولي والمجتمعي في العصر الحديث .

هدف البحث :

يعد الأمن احد المرتكزات الأساسية في الحفاظ على السيادة الوطنية والقومية للدول ، حيث يعد بمثابة السلوك الخارجي للدول ، خصوصاً في فترة الحرب الباردة مع حدوث تغيير في التوازنات الدولية وبروز المؤسسات الدولية لذلك حظي بالاهتمام من قبل الساعين الى تحقيقه .

خطة البحث :

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين بالاضافه الى هذه المقدمه والى خاتمة تضمنت أهم النتائج والمقترحات وتناولنا ذلك بالشكل الاتي .

المبحث الاول : في هذا المبحث تناولنا إشكالية مفهوم الأمن وتحدثنا عن مصادر تهديده.

وهذا المبحث سيقسم على ثلاث مطالب :

المطلب الاول : في هذا المطلب تحدثنا عن اشكالية مفهوم الأمن مسلطين الضوء على المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للامن .

المطلب الثاني : في هذا المطلب تحدثنا عن مصادر تهديد الأمن وسلطنا الضوء على معضلات الأمن.

المطلب الثالث : تناول المطلب الثالث كل من الامن القومي والامن الدولي.

المبحث الثاني : فقد تناول طبيعة ظاهرة الصراع الدولي وتاثير تغيير مفهوم الأمن على السياسة الدولية ،وذلك في مطلبين .

المطلب الاول : نبحث فيه عن طبيعة ظاهرة الصراع الدولي .

المطلب الثاني : فيما يبحث المطلب الثاني في تاثير تغيير مفهوم الأمن على السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة .

المبحث الاول

إشكالية مفهوم الأمن ومصادر تهديده

إذا يتبادر إلى الذهن معان وقيم مختلفة حول الأمن لدى الاكادميين وصانعي القرار ، وعليه يعد الأمن من أصعب واعقد المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ، وذو إبعاد عدة ومستويات متنوعة ، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة ، تختلف درجتها وأنواعها وإبعادها وتوقعاتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي[١] ، وقد يستمد المفهوم الكثير من الغموض ، وربما الالتباس ، الذي مازال يحيط بالظاهرة الأمنية.

يؤدي إلى عدم القدرة نسبياً على انصياعها لقواعد نظرية المعرفة ، حيث تستقطب الدراسات الأمنية جهود العديد من الباحثين التاريخيين من علوم إنسانية واجتماعية مختلفة تحمل كل منها معه نظريات ومناهج علمه ، ادى هذا إلى مزيد من التداخل بين العلوم ، ورغم اعتقادنا إن ذلك سيكون لصالح إنضاج مفهوم الأمن على المدى البعيد ، فأنه قد يؤدي إلى نوع من التنوع والذي قد يؤدي بقدر من التشويش والإرباك[٢].

وأيضا من إشكالية تعريف مفهوم الأمن هي عدم وحدة المفاهيم المتعلقة بالأمن ، ثمة من ينظر إلى الأمن نظرة جزئية ويقدم تعريفاً يتفق مع هذا النظر ، وهناك من ينظر إلى الأمن نظرة شاملة تكاملية ، ويقدم له ومن ثم تعريفاً يختلف عن التعريف الأول . ويعد اصطلاح الأمن من أكثر الاصطلاحات عموماً ما يرجع ذلك إلى انه اصطلاح واسع الانتشار ديناميكي في الكثير من مجالات والمواقف وعلى تباين الأصعدة . ومختلف المستويات ابتداء بما يتعلق بأمن الإفراد وانتهاء بما يتعلق بالأمن العالمي ، ومن ثم فان التدخل والتشابك فيما بين الأصعدة المتباينة من جانب والمستويات المختلفة من جانب ثاني ، وثالثاً بين الأصعدة والمستويات مما تزيد من تعقيد المفهوم والإشكالية.

المطلب الاول

إشكالية مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن واحداً من المفاهيم الخلافية الغامضة والمثيرة للجدل ،(٣). ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمه

التغيير ، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان ، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها ، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن ، بدلاً من ان يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن ،فالدول تسعي دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية (٤).

الفرع الاول

المفهوم اللغوي للأمن

إذا نظرنا إلى اصطلاح الأمن ، لغة ، نجده في المصادر اللغوية المختلفة بدلالات متقاربة جداً أو متساوية أحيانا ، ورد كلمة الأمن في مصادر اللغة الانكليزية بمعنى : الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطرة (٥). وتشير قواميس اللغة الاسبانية إلى مفردة (الأمن) بمعنى عدم الخوف (٦). وتعني بالفرنسية : غياب الخطر الحقيقي (٧)، وتقدم المصادر العربية دلالات لمفردة الأمن بمعنى كونه ضد الخوف أي الطمأنينة والسلامة (٨) ، وإذا كان (الأمن) من الناحية اللغوية ، يعني عدم الخوف (نقيضا للأمن) ، فان به جانبين : جانب مدفوع بدافع غريزي يتمثل بدفاع المرء عن نفسه ، وهو ما يسمى بالجانب السلبي للأمن ، أي اتقاء الشر والجانب الثاني يتمثل في سعي المرء الدءوب لنيل حقوقه ، وتحسين أحواله ، وتامين مستقبله وضمان ذلك كله ، وهو الجانب الايجابي للأمن ، اي قطع دابر الشر ، إلا إن كلا الجانبين متصلان اتصالاً وثيقاً، فما هما إلا وجهان لحقيقة واحدة ، وهي ان يعيش الإنسان بسعادة وطمأنينة واستقرار وسلام ، هذا وقد تناولت المعاجم العربية والاجنبية كلمة الأمن فعدته مرادفاً للطمأنينة أو نقيضاً للخوف ، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر (٩).

الفرع الثاني

المفهوم الاصطلاحي للأمن

على الرغم من الإشكالية والتعقيد والغموض التي تكتنف مفهوم الأمن ، وتفاوت الآراء ووجهات النظر حول ماهيته ، إلا ان جوهر إي تعريف الأمن يدور حول التهديد والخوف والقلق ، جاءت مفردة الأمن في القران الكريم على نقيض الخوف ، في قوله تعالى ((أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف)) ، وبهذا المعنى الأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد ، أو بعيد عن خطر يتهدده ، والواقع ان الأمن قبل ان يكون تلك الحالة ، هو إحساس يملك الإنسان بالتحرر من الخوف (١٠) ، والأمن فقهياً، مفردة مفادها مصلحة الدولة ، وشعبها في عدم

الدخول في نزاع دائر دون رضاء سابق معها غير ان هذا التعريف البادي قد جانب الصواب لأنه قد لا يتفق من نسيج فكرة الأمن الدولي ، كما إن هذه الفكرة لا تقف عند حدود عدم الاشتراك في حرب وإنما تمتد إلى جوانب أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية ففكرة الأمن فكرة نفسية بحته ، غير أن لها إبعادا مادية تتمثل في مجمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لمنظومة الأمن ذاته وكون الأمن الدولي لا يعدو وضعاً أو بعداً لمدارك الأمن (١١).

ويمكن ان نعرف مفهوم الأمن من خلال ابراز سماته المادية والسايكولوجية وهي غياب الخوف من المجهول ، اختفاء التهديد من الاخر ، سيادة الاطمئنان وهو محصلة السمتين السابقتين . ولكي تتحقق تلك السمات لابد من وجود مقومات وفي مقدمتها وجود اجراءات تتخذها الدولة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعسكرية ، وان تكون تلك الإجراءات ضمن نطاق إمكانيات الدولة على مستوى الفردي أو في اطار عدة دول (على مستوى الجماعي أو الاقليمي) ولابد من وجود تخطيط شامل يشمل الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ويجب على الدولة ان تأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية المحيطة بها ،اذا أن النظام الأمن في المجتمع يختلف بناءه باختلاف المذهب السياسي الذي أخذه الدوله ، فهو الذي تقع على عاتقه بالتالي تحديد القيم الواجب الحفاظ عليها وحمايتها من الاخطار ، وفي نفس الوقت ان فلسفة جهاز الأمن تختلف في طرق معالجتها للقضايا الوطنية الداخلية عن فلسفة (عند التحدي للقضايا الخارجية الدولية) وان كان في كلا الامرين تؤدي إلى المصلحة العامة للدول (١٢) ، ولذلك تباين المفهوم بين المعنى التقليدي ، ومن ثم تطور المفهوم الحديث ، والذي شهد ايضا تطوراً واضحاً في ضوء المتغيرات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، ولمجمل ما تقدم ، يبين انطواء الأمن القومي على الاهمية الخاصة والافضلية إستراتيجية للدول وصناع القرار فيها تبعاً لمصالحها القومية واهدافه .

المطلب الثاني

مصادر تهديد الأمن

ان الأمن القومي موضوع قديم قدم نشأة الدولة حيث شغل فكر القادة وصانعي القرار ولكن بدأ الدراسة والاهتمام بالأمن القومي كحقل أكاديمي في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبعد ان تمت صياغه مفاهيم الامن استناداً إلى طبيعه البيئة الدولية ومتغيراتها ، فالعلاقات الدولية التي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات

النظام الدولي ايا كانت طبيعتها تعاونية – تنازعيه ، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن يتضمن نقطتين مركزيتين :-

الأولى : طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول ، **والثانية** : طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات . لقد كانت مسألة الأمن دافعاً طبيعيا يوجه سلوك الافراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفر السلم والاستقرار ، وهذا ما مثل مبرراً أساسيا هنالانظمام الإفراد إلى تكتلات اجتماعية اكبر نتيجة للحاجة الملحة للأمن ، من حيث لا توجد اية جماعة في التاريخ البشري ، عاشت بعيدا عن القلق ومشاكل الأمان ، الأمن هو المطلب الدائم للإنسان . فالأمن يعتبر بمثابة العمود الفقري في سياسة اية دولة وهو مبرر وجود الدولة ككيان سياسي ، ويعتقد انه المهمة الأولى للدولة اي تحقيق الأمن والخروج من حالة الفوضى وشريعة الغاب وقد اشار لذلك مفكرو عهد النهضة الأوربية أمثال توماس هوبس (Tomas Hobbz 5 أبريل 4 – 1588 ديسمبر (1679) (وجون لـوك John Luk 29أغسطس ١٦٣٢ – ٢٨ أكتوبر ١٧٠٤) جـان جـاك وروسو (Jan Jaek Rossue٢٨ يونيو ١٧١٢، جنيف – ٢ يوليو ١٧٧٨) وغيرهم فهو محور العقد الاجتماعي في الفكر السياسي التقليدي (١٣).

ان سلوك الدول في المجتمع الدولي هي التي تحدد مستوى ونطاق الأمن اي ان الأمن يعتمد على سلوك الدول ، من خلال سعي التوسع والعدوان بدواعي تحقيق الأمن ونموذج ذلك السلوك الاسرائيلي في جنوب لبنان أو في الأراضي الفلسطينية وأيضا انخراطها في التسلح بدواعي الأمن بحجة ان الخصم لديه سلاح مما يدفع لسباق التسلح خاصة بين الدول المتنافسة أو المتصارعة هنا لابد ان نحدد مستويات الأمن ، وهي :

اولا: (الأمن القومي) (National Security) وهو مفهوم ظهر في المنظمات الدولية وارتبط بثلاثة عناصر منها وجود جهاز دولي لردع العدوان ، ووجود تنظيم يدعى بالقانون الدولي لتجريم العدوان ، وتثبيت اجهزه لرد العدوان المتمثلة بمجلس الأمن .

ثانياً: (نظام الأمن الإقليمي) (Regional Security System) ينحصر في إطار المنظمات الإقليمية ، حيث يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ، اذا ما توافقت دعايات وأهداف هذه المجموعة تماثلت التحديات التي تواجهها ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول

ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ، وإنما يتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام .

ثالثاً: (الأمن الوطني) ، والذي هو مسؤولية الدولة في المقام الأول (١٤) .

لذلك ارتبط مفهوم الأمن في الدراسات السياسية الدولية ، تقليدياً بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ، إي إن الأمن تقليدياً كان مرتبط باستخدام القوة العسكرية من قبل الدول لحماية امن إقليمها وكيانها السياسي . وعلى صعيد أخر ومنذ اتفاقية وستفاليا التي عقدت عام ١٦٤٨ ، وكرست الدولة الوطنية كوحده تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون التفاعلي في النظام الدولي ، لذلك كان إلزاما ان يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى ، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة ، وكنتيجة لذلك عرف الأمن بكونه التزاماً حكومياً بالأساس سواء اذا كان بمنظار ما بين دولتين أو داخل الدولة ، وعليه لم يكن غريباً ان تم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي .

ينصب المفهوم التقليدي للأمن على الاتجاه العسكري حيث جاء عقب نشأة الدولة القومية وارتبط بمصالحها ، فالدولة القومية هي الاطار السياسي والقانوني لمفهوم الأمن ، والسيادة هي السند الشرعي الذي يستند عليه مفهوم الأمن القومي ، والدولة هي الاطار القومي أو الوطني للامن ، ومن ثم يجب حماية هذه المصالح من خلال بناء القوة العسكرية اي بزيادة الإمكانيات التسليحية بالدرجة الأولى على أساس ان ذلك يزيد من رصيد القوة ويضمن عدم تهديد المصالح (١٥) .

يفهم من هنا ان الجانب الحربي ألتسلحي وفقاً لهذا الاتجاه محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه من خلال مقدرة الدولة عن مجابهة اي هجوم عسكري عليها .

اذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفاً لوجود أو عدو أو تهديد خارجي يستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الاداة العسكرية للدولة .

وعليه تبين ان المفهوم الكلاسيكي للأمن يرى على انه المجال العسكري ، الاستراتيجي والذي هو جزء من الأمن القومي والذي يمثل الإستراتيجية العليا للدولة ، وينحصر ذلك من بناء قوة عسكرية ومصادر التسلح ، تنوع مجالات المعرفة العسكرية ، لقد تعرض هذا

المفهوم إلى انتقادات مفادها ، انه يؤدي إلى تعاظم القوة العسكرية ويخصص القدر الأعظم من الموارد الوطنية لمواجهة الصراع، وبالتالي تهمل عنصر التوازن في النظام السياسي والعدالة في النظام الاقتصادي وبالتالي يعرض الأمن إلى الخطر (١٦) .

وبالنتيجة فان الاتجاه التقليدي لإستراتيجية الدول الأمنية الذي ساد خلال الحرب العالمية الثانية ، اتسم بالضيق وهو استعمال القوات المسلحة من قبل الدولة بغية منع التهديد ألتعمدي الخارجي من قبل دولة أو مجموعة من الدول ، ويحكي تفسير ذلك في أن القوة كانت العنصر الأساسي في تفسير العلاقات القومية في تلك الفترة (١٧) . أما في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة طرأ تطور على مفهوم الأمن ، حيث ادى إلى ظهور الثورة التقنية إلى دخول النظام السياسي الدولي مرحلة جديدة من حيث اتساع شمولية الدول والمنظمات الدولة (١٨) . وكذلك اتساع المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول وتشابكها ، وتعارضها ، وذلك بفعل التغيرات التي أحدثتها الثورة التقنية في هيكلية النظام وخصائصه وعناصر الصراع بين وحداته التقليدية والمعاصرة ، لم تعد القوة العسكرية للدولة هي المؤثرة ، بل اضافة إلى ذلك القدرة الاقتصادية والسياسية ، وأيضا ظهور النظام لينظم جميع الدول والمناطق بلا استثناء ، إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية (١٩) .

فالعوامل الأساسية وراء ظهور هذا الاتجاه كان في اثر الحرب العالمية والتطورات العلمية الحديثة التي أوجدت مشكلات أمنية مشتركة ، وظيفة الدولة في وضع البرامج التي تهدف إلى المحافظة على كيانها السياسي والاقتصادي حيث اذا أن امن الدولة ليس التنمية العسكرية وحسب ، انه مفهوم شامل تدخل في تكوينه اعتبارات مختلفة ، منها الداخلي ، والخارجي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، والعسكري ، والسياسي ، ان ما يقصده بالتنمية هو المعنى الحضاري الشامل الذي تدور اتجاهاته المتعددة حول محور واحد هو الإنسان ، وتتجسد العلاقة بين الأمن والتنمية ، من كون ان كلاهما يهدفان الإنسان بذاته ، وان الإنسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت نفسه ، وهذه العلاقة الجدلية تتيح فرصة للقول بأن تنمية الأمن هي ذاتها امن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها ، فضمانات الأمن هي الضمان الابتدائي للتنمية .

وقد ذهب روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي سابقاُ ، إلى التأكيد بأن الأمن هو التنمية ويعني ذلك ان الأمن ينشأ من التنمية ، وبالقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتسهم في القضاء عليه ،فهي تعني التقدم

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وان الأمن هو تأمين كيان المجتمع ضد الإخطار والتي تهدد الحفاظ على مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف التي تعكس رضا المجتمع ، وبعبارة أخرى ان الأمن يمكن ان يفهم التنمية ، ومع ان التنمية شرط ضروري للأمن لكن إذا وجب ضمان كل عناصر وأهداف الأمن في أية دول فان تحقيق التنمية لوحدها ، ليس بكاف لتجعلها قادرة على مواجهة التحديات ، وذلك فمن الضروري تحقيق الوحدة السياسية الخارجية وبدون ذلك فقد يكون التهديد قائماً في المستقبل (٢٠)، من جانب أخر نتحدث هنا عن أهم مصادر تهديدات الأمن (The Security Threats) .

حيث اتجهت الأدبيات وسياسات الدول نحو التركيز فيما يتعلق بالحفاظ على امنها نحو تشخيص مصادر التهديد الخارجي في حين كانت التهديدات الداخلية أكثر تهديداَ وتأثيراً على وجود واستقرار الكيان السياسي ، ان وضع حدود بين التهديدات الخارجية والداخلية هو عمل ليس من السهل القيام به (٢١) . ولا يمكن تعيين التهديدات بصورة مطلقة ، فعملية تقسيم مصادر التهديد لا يصلح كأداة لتحليل العلمي ، حيث يستحيل عزل تلك المصادر ، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منها في الاخر بشكل مباشر أو غير مباشر ، ذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد يكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي ، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية (٢٢).

يمكن تقسيم أنواع التهديدات إلى قسمين : النوع القديم ، والنوع الحديث ، التهديد العسكري والهجوم ضد دولة أخرى تعتبر أهم مصدر تهديد للأمن في السابق ، بيد ان الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد ، تتمثل في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أصبحت واحدة من أقسام المشاكل الأمنية للدول ولقد أصبح التهديد ضد الأمن الاقتصادي من اخطر التهديدات التي يواجهها الأمن في عصرنا الحالي . وتختلف درجة التهديدات وصورها ، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع : أولها التهديدات الفعلية وهي تعرض الدولة للخطر نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها ، وثانيهما ، التهديدات المحتمله وهي وجود الأسباب الحقيقة لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية كالنزاع ، وثالثهما ، التهديدات الكامنة وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر

دون وجود اي مظاهر مرئية لها على السطح ، وأخيرا التهديدات المتصورة وهي تلك التهديدات التي لا يوجد اي مظاهر لها في المرحلة الانية (٢٣).

المطلب الثالث

معضلات الأمن

The security Dilemma

تعتبر المعضلة الأمنية من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية حيث تشير إلى المأزق الأمني وتعتبر مصطلحاً جديداً نسبياً (٢٤) ، صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي جون هارتز (John Hartz) في خمسينات القرن الماضي بقوله : (أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر ، اذا ان كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً)، فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن عما يراها (كين بوث Ken Booth) و (ويلر Wheelr) تنشأ حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لإغراض دفاعية لا غير (اي لدعم امنها في عالم غير مستقر) أم كانت لأغراض هجومية (اي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها) فهذا المفهوم يرتكز على فرضية إن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها (٢٥) .

ويشير مصطلح المعضلة الأمنية إلى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر مجرورتين إلى صراع وربما إلى حرب بسبب اهتماماتهم الأمنية بحيث تكون دولتان أو أكثر كل واحدة تشعر بالأمن تجاه الدولة الأخرى ، على الرغم من ان هذه الإطراف لا ترغب في افساد العلاقات بينهم لكن بما ان كل دولة تتصرف عسكرياً ودبلوماسيا لتجعل من نفسها أكثر امناً ، نجد ان الدول الأخرى تفسر هذه التصرفات بأنها تهديدات ، وهذا يؤدي إلى تصاعد التوتر الذي يمكن ان يؤدي إلى الحرب ، يقول روبرت جرمنسيس ١٩٥٠ ، إن المعضلة الأمنية تشتد عندما تواجه جماعة ما جماعة أخرى مرتابة في شأنها ، وجهود هذه الدولة لرفع مستوى أمنها يعد كتهديد لأمن الآخرين ، بعبارة أخرى ان سعي دولة ما إلى زيادة قوتها ، بهدف امنها ، يؤدي إلى حث الدولة المجاورة لها على زيادة قواها هي الأخرى ،نتيجة شعورها بالخوف والقلق ، ويترتب على ذلك تزايد الشعور بعدم الأمن لدى الدولة الأخرى (٢٦) ، هنا تظهر

المعضلة الأمنية نتيجة لمواجهة التهديدات الخارجية لضمان الأمن القومي للدولة ، والذي يمثل في السلامة الإقليمية وحماية الرفاهية والقيم السياسية والاستقرار السياسي والاجتماعي للدول . لكن المحاولات لتحقيق ذلك قد تقضي إلى الصراع مع الدول الأخرى لان كل دولة لها الاهتمامات نفسها ، ومن ثم قد تكون نتائجها في الحقيقة عكسية وتجعلها اقل أمنا ، وكل ذلك نتيجة البنية الفوضوية للنظام الدولي ، تعني الفوضوية الدولية عدم وجود سلطة عليا تطبق القوانين والقواعد على الدول وهي شكل لا مركزي للتنظيم السياسي ، تفرض البنية الفوضوية على الدولة حالة من الصراع والاعتماد على الذات من اجل البقاء في النظام الدولي (٢٧) ، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين على الدول ان تعمل وفق مبدأ كل لنفسه لضمان بقائها ، وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك نجدها تزداد قوة يوماً بعد يوم ، لتكون قادرة على تجنب اثر قوة الدول الأخرى ، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الآخرين إحساسهم بالأمن ، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم لأسوأ حالات التهديد ، ولأنه لا وجود للأمن المطلق والتام ، فان التنافس سيكون حتمياً ، وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات النظام الدولي ، من هذا المنطلق تصنف معضلة الأمن طرفاً تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي لو أنها إعمال مهددة للدول الأخرى ، فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة ، وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول الأخرى (٢٨) .

وعليه إن المحيط الفوضوي ، الذي تكون فيه الدولة مسؤولية بشكل تام عن حماية نفسها من دول عدوانية أخرى محتملة ، تحكم عن دول أحتساب وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية لكن تكديس وسائل الدفاع عن النفس يعني في الوقت ذاته ان تصبح الدولة مصدر تهديد للآخرين الذي بدورهم يقومون بمضاعفه تسليحهم ، وبذلك فهم ينقضون من مستوى امن الدولة السابقة (٢٩) وتجدر الإشارة هنا إلى ان الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة تؤكد على ان معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول ، فيزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي تفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية ، حين يحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات نصوصهم بدلاً من اعتمادهم على نواياهم الحسنة ، وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية ، إلا إن حدة هذه البنية ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة ، بحد ذاتها ، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين

بوصفهم مصدر تهديد بدلا من ان يكونوا حلفاء ولمجمل ما تقدم يظل الجانب العسكري يمثل أقصى مستويات تشكيل المعضلة الأمنية واقلها إمكانية للتطبيق ، ذلك ان قيام دولة معينة بمجموعة من الإجراءات كتجهيز الجيش بمعدات عسكرية أو إجراء مناورات عسكرية مثلاُ ، يفهم طبيعياً من قبل الدول الأخرى استناداً الى حالة الفوضى العالمية بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي ، ومن ثم يمثل إحدى صور التهديد المباشر الذي يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تتطور مع مرور الوقت إلى سياسات هجومية مما يجعل الدول الأخرى أيضا تفهمه على أساس التهديد الأمني ، لتشكيل دورة المأزق الأمني التي تتسم بالديناميكية وبسرعة الانتشار ، ولذلك نفهم بأن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي (٣٠).

المطلب الرابع

الأمن القومي والأمن الدولي

الأمن القومي : National Security

يتفق الباحثون على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن القومي كظاهرة ومستوى للتحليل (٣١) ،اذا ان الأمن القومي يتسم بالغموض وخضوعه إلى حقائق متعددة تتسم بالتغير الناجم عن العديد من العوامل والظروف الداخلية والخارجية (٣٢) ، دولياً ، بدأ الاهتمام بظاهرة الأمن القومي مع بداية القرن الماضي ، حيث ساد بان الأمن مفهوم عسكري ولا لوم في ذلك لانه الامم كانت تواجه الحروب والمعارك والحركات العسكرية مما يدفعها لان تجعل من البعد العسكري والاستراتيجي اساساً في تحديد مفهوم الأمن القومي ، ثم تطور ليشمل جوانب عديدة اجتماعية واقتصادية وإنسانية ، لذلك فان مفهوم الأمن ارتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء أكان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب . وهناك تعريف اخر لمفهوم الأمن القومي الا وهو مجموعة اجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية (٣٣) ،عربياً ، في العالم العربي بدأت الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن القومي في مرحلة متأخرة نسبياً في فترة السبعينات من القرن الماضي ، وقدمت مفهوماً ضعيفاً ، ونسبياً ، يكاد ينحصر في البعد العسكري فقط ، ومنذ ثمانينات القرن العشرين ، اخذ هذا المفهوم يتوسع ليصبح تأمين الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً ، وتأمين مصالحها والظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا في المجتمع بداية قوة جديدة (٣٤) .

ولقد ارتبط الأمن القومي في بدايات ظهوره بالقدرة العسكرية ، التي تقتضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن ، حيث كان ، والتر لبيمان (Walter Lippmannl) من اوائل الذين وضعوا تعريفاً لمصطلح الأمن القومي : (فأعتبر الدولة امنه اذا لم تصل الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب ، وفي ذلك يقول : إن الامة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب ، وتبقى قادرة ، لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه)على غير هذا ان الأمر قد اختلف بتطور الأمن القومي الذي اقترن بظهور قوى جديدة تمثلت في تهديدات اقتصادية ، واجتماعية ، سياسية ، وغيرها ، مما دعا العديد من الباحثين إلى المناداة ببناء المفهوم موسع للامن خارج نطاقه القومي التقليدي الضيق المختصر فقط على البعد العسكري ، وعلى هذا فقد سعى باري بوزان (Barry Buzan) إلى ايجاد رؤى حول الأمن تضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، تعبر عن ابعاد امنية أكثر اتساعاً داخل النظام الدولي ، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات ، وفي ذلك يرى ((ان الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد اما في المستوى الدولي فانه يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها وتماسكها العلمي)) (٣٥) ، قدم روبرت مكنمارا وزير دفاع امريكي سابق ، رؤية امريكية متطورة لمفهوم الأمن القومي ، تجعله كمفهوم ، وكعملية ، مرادفاً للتنمية بمعناها وحدها ، ولا حتى عليها اساساً ، ولكنه يعتمد وبنفس القوة على نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل وفي الدول النامية في جميع ارجاء العالم (٣٦) .

وعليه ظهر كتاب لـ روبرت مكنمارا (Robert Macnmara) بعنوان (جوهر الأمن) the essene of security في ستينات القرن الماضي ، يؤكد فيه على الابعاد الأخرى غير العسكرية للامن ، وذلك بربط التنمية بالأمن ، الأمر الذي أسس عليه مفهوماً تنموياً للامن ، وفي ذلك يقول (ان الأمن ليس هو المعدات ، وان كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ، وان كان ينطوي عليه ، وان الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن ان يوجد امن ، والدول النامية التي تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل امنه (٣٧) ، ان المهمة الأساسية التي يجب ان تعالجها سياسة الأمن القومي تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة والأمن المتابعة تحقيق الاهداف القومية للدولة مع تحقيق فرص جيدة للنجاح (٣٨)، ان

الأمن القومي بمفهومه الحديث يتصف بالشمول ، حيث تخطى تلك الأمور المتعلقة بمسألة الحدود ، قضية اقامة ترسانة السلاح ، والتدريب العسكري الشاق ، بل أصبح يمس أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية فهو قضية مجتمعية تشمل الكيل الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المتعلقة (٣٩) ، كان موضوع الأمن القومي ، ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أم السيادة أم المصلحة القومية وغيرها من المصطلحات ، وعليه يجب ان يحظى هذا بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات منا كونه محفزاً للسياسة الخارجية حيث يمثل احد أهم مرتكزاتها الرئيسية كذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والإطماع الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٤٠) ،ارتبط مفهوم الأمن القومي بفلسفة النظام السياسي في اطار ما تراه مصالحها العليا .

الأمن الدولي : International Security

تعرض الأمن والسلم الدولي عند اشتعال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) إلى خطر كبير بل إلى فناء تام وتوجهت هذه الحروب الظروف بحسم لم يكن يتوقعه احد حيث استعمل فيها السلاح الذي لم يتوقع صانعوه ان يفعل ما فعل (٤١) ، يعتبر مصطلح الأمن الدولي مصطلحاً مستخدماً على نطاق واسع حتى الحرب الباردة ، للإشارة إلى الأنشطة الدبلوماسية والعسكرية على الصعيد العالمي ، وذلك بالنسبة للجهود الأحادية والمتعددة الإطراف للحيلولة دون النزاعات بين الدول بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية . لذا استدعى الأمر البحث عن السلام الدولي وخاصة ان العالم لم يعرف له طعماً منذ سنوات ، وبعد انتهاء الحرب اجتمعت الدول المنتصرة والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة ، وبحثت وضع صيغة أمنية عالمية ، وإقامة تنظيم دولي جديد ، يستدعي إلى مبادئ وأسس دولية بعدما تبين عدم جدوى الهيئة السابقة (لعصبة الامم) والتي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على ضبط الأمن العالمي والحفاظ عليه ، وذلك عائد إلى عدم قدرة أجهزتها وميثاقها على مجاراة ومواكبة المتغيرات في المجتمع الدولي ، وفي هذا الصدد أصدرت الدول المجتمعة بياناً ١٧ أكتوبر ١٩٤٠ ، تضمن مقترحات للاسس والمبادئ التي سيقوم عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد ، والذي أريد ان يكون اسمه ((هيئة الامم المتحدة)) وتضمن البيان الأولى قائمة المقترحات والتي احتوت ستة

مبادئ ، وقد كان أبرزها هو المبدأ الخامس الذي كان ينص على ((مساعدة التنظيم الدولي اذا اخطر إلى استعمال القوة)) وهذا بحد ذاته مؤشر على ان التنظيم الجديد ستكون له سلطة وقوة تماس على من يخالف أو يحيد عن الشرعية الدولية ويؤثر على الأمن والسلم في العالم (٤٢) ، لقد اتفقت الدول المنتصرة وحلفائها على هذه المبادئ الستة ، لقد تشكلت هيئة الامم والسلم الدوليين إلى خطر ، حيث أكد ميثاق الامم المتحدة على أهمية مجلس الأمن ومسؤوليته في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال الطابع الإلزامي لقراراته ، يتضح دور مجلس الأمن من خلال ما جاء في المادة (٤٣) من الميثاق والتي ((تقتضي بتعهد الدول الأعضاء ان يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن ، وبناءاً على طلبه وطبقاً للاتفاقات الخاصة ، كل ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتهديدات الضرورية لحفظ السلم والأمن)) (٤٣) ،لقد اقتضت مهمة خلق الأمن الدولي إيجاد قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة تقوم بالتنفيذ وهو ما ورد في نص المادة (٤٣/ فقرة ١) حيث اقتضت المواد من (٤٣ – ٤٧) أيضا ضرورة توقيع الدول على اتفاقيات خاصة مع الأمم المتحدة بهدف تكوين قوات مسلحة وان من يضع الخطط الحربية لهذه القوات هو مجلس الأمن ، ونتيجة المتغيرات الدولية ظهرت الحاجة إلى إنشاء هذه القوات والتي كانت مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين القطاعات المتحاربة أو الإشراف على الهدنة بين الإطراف المتحاربة وجاءت هذه القوات على نوعين (٤٤)، النوع الأول ، قوات حفظ السلام المسلحة ، الغاية التي نشأت من اجلها هيئة الأمم المتحدة هي السلام العالمي ، وذلك على ما ورد في ديباجة الميثاق ، وفيها ((ان نظم قوانيننا كي نحافظ على السلام والأمن الدوليين)) ، والنوع الثاني ، المراقبين الدوليين ، وهم ضباط من جنسيات مختلفة يتم اختيارها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبعد تدريبهم يتم إرسالهم إلى المناطق مسئولة ، وابرز مهامهم هي مراقبة إطلاق النار أو محاولة تقريب وجهات نظر الاطراف المتنازعة (٤٥) . وعليه تتضمن جهود الأمم المتحدة ، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ثلاث مهام رئيسية وهي ، اولاً صنع السلام ، ثانياً حفظ السلام ، ثالثاً فرض السلام ، مهمة صنع السلام هي هدف يتطلب انجازه استعمال الدبلوماسية ، والمباحثات لتحقيق السلام والأمن الدوليين وتتبنى الأمم المتحدة في ذلك ، دبلوماسية وقائية ، تنطلق الفلسفة التي تقوم عليها الدبلوماسية الوقائية إلى حل الأزمات الدولية بالطرق السلمية ،

وللحد والتقليل من عوامل النزاع في أماكن التوتر في العالم .

كذلك تتضمن هذه الدبلوماسية الوقائية ، اجراء وساطات دولية في الصراعات القائمة ، للبحث عن قاعدة لارساء دعائم السلام ، ويتضمن مفهوم صنع السلام ، افاقاً للتطبيق منها : تقنين التسلح ومراقبتها ، وازالة اسلحة الدمار الشامل ، ثانياً ، حفظ السلام تتطلب عمليات ، غالباً ما تستعمل القوة العسكرية لفرض النظام وحفظ السلام في اماكن النزاعات ، وتستلزم هذه العمليات موافقة حكومات الدول التي تجري فيها عمليات حفظ السلام ويشارك جنود حفظ السلام ، في عديد من انشطة هذه العمليات ، منها انشاء مناطق منزوعة السلاح ، ومراقبة عمليات نزع السلاح ، والحفاظ على النظام ، في بعض المناطق المدنية ، ومراقبة الانتخابات وتقديم مساعدات إنسانية (٤٦) . وأخيرا فرض السلام ، تعتبر المهمة الثالثة للأمم المتحدة في سعيها في الحفاظ على الأمن الدولي ، تختلف عملياتها عن عمليات حفظ وصنع السلام ، من خلال إتباعها لعمليات عسكرية بحته التي تقوم بها الامم المتحدة لرد العدوان ، ومن العمليات فرض السلام المميزة في تاريخ الهيئة الدولية ، ما قامت بها غزو العراق للكويت ، في ٢ اغسطس عام ١٩٩٠ ، فعقب هذا الغزو ، اصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تتضمن مطالبة العراق بالانسحاب الفوري من الكويت ، ولإنهاء غزو العراق شرع مجلس الأمن في ٢٩/نوفمبر ١٩٩٠ استعمل كل الوسائل الممكنة لإنهاء الغزو العراقي ، اذا لم يستحب العراق للقرارات الصانعة ، الا ان العراق رفض الإذعان لهذه المهلة ، وعلى هذا قامت قوات الحلفاء التابعة للأمم المتحدة بعلمية عاصفة الصحراء لإنهاء الغزو العراقي للكويت (٤٧) ، ومن ثم فان الأمن الدولي يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والتي رامية إلى ضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول المعاصرة وعند سعي صانع القرار إلى رسم إستراتجية للأمن الدولي لابد إن يأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي حدثت في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي طبعت بأثرها البيئة الدولية ، وليس بوسع اية دولة عضو في النظام الدولي المعاصر ان تمنع نفسها من الاستجابة لتلك التأثيرات ، هذه التغيرات كانت نتيجة مصالح الأمن الخارجي وتنظيمها أصبحت تمثل الهدف الغالب في الفعاليات ونشاطات الخارجية لاية دولة ، وخاصة الكبيرة منها ، ومخاوف الدول على امنها وقلقها على مصالحها دفع بها للتفكير باتجاه تطور مصادر قوتها لتعزيز قدرات اركان امنها ويمكن استخلاص لمجمل ما تقدم هو ان استراتيجيات الصراع ، ونزعة التسلح ،

واتساع نطاق الأمن الخارجي خارج الحدود الإقليمية ، لها عوامل تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي ، ثم ان النزاعات الإقليمية والتوترات المحلية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سواء كانت ضمن سياق فعل الإرادات الوطنية ، أو ضمن سياق الحروب بالنيابة فهي لها اثار وانعكاسات متعددة ومختلفة على الأمن الدولي (٤٨) .

المبحث الثاني

طبيعة ظاهرة الصراع الدولي وتأثير تغيير مفهوم الأمن على السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة

تحاول النظريات الجيوبوليتيكية تفسير ظاهرة الصراع الدولي من زاوية علاقة عمليات الصراع وديناميكياته بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي (٤٩) ، وعلى ضوء هذا سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين سيتناول الاول طبيعه ظاهره الصراع الدولي بينما سيضم المطلب الثاني تأثير تغيير مفهوم الأمن على السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة.

المطلب الاول

طبيعة ظاهرة الصراع الدولي

تعد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية من المظاهر المعقدة ، وهي مرحلة متقدمة على التنافس ولكنها دون الحرب ، ومرد تعقيد هذه الظاهرة يعود إلى اتساع نطاق إبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها ، وتعدد مداخلاتها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ، وقد ينطوي الصراع على مظهر واحد ويشمل ميداناً بعينه ، كأن يكون سياسياً أو اقتصادياً أو ايدولوجياً أو إعلاميا أو حضارياً ، وقد شمل أكثر من ميدان ويمكن ان يكون كلياً ولكن دون مرحلة الحرب المسلحة (٥٠) .

ونظراً للأهمية التي حظيت بها ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فقد تعددت وتنوعت التفسيرات والنظريات بشأنها ، هنالك التفسير السياسي ، فرضيته تقوم على ان وجود التكتلات وتحالفات الدولية كفيل بالتمهيد أو التشريع بوقوع الحرب (٥١)، وذلك إن هذه التحالفات سوف تنجم عنها مظاهر قلق تتباين في حدتها وفي طريقة التعبير عن نفسها عاكسه تفاعلات تصعيديه ومؤشرات تقوم على الصراع ، أيضا تطرقت تلك التفسيرات إلى طبيعة أنظمة الحكم ، وطبيعة الدوافع إلى تحركها ، والأهداف التي تتوخي تحقيقها ونوع الأساليب التي تعتمدها ،

تعد احد الأسباب التي تعمل على إشاعة عدم الاستقرار في البيئة الدولية وتسهم في تفعيل ظاهرة الصراع الدولي ، نتحدث هنا عن الحرب الباردة والقوى المشاركة فيها وتأثرها على الأمن ، من ناحية أخرى نتحدث هنا عن الحرب الباردة والقوى المشاركة فيها وتأثيرها على الأمن .

يقصد بالحرب الباردة (Cold War) التي حدثت عام ١٩٥٤ وانتهت عام ١٩٨٩ ، حالة العداء التي نشأت في العلاقات الدولية بين الكتلتين الشرقية والغربية والتي مثلت الكتلة الرأسمالية بقيادة أمريكا والكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ،تمثلت الأوضاع الدولية خلال الحرب الباردة بقيام صراع بين دولتين أو كتلتين من الدول يصل إلى مستوى الحـــرب الســـاخنة والتصعيد العـــسكري (Military Escalation) من حيث كسر معنويات العدو ودفعه إلى الاستسلام ، لكن دون استعمال الوسائل المستخدمة في العنف المسلح (٥٢) ، فانه كان صراع عقائدي وتوتر سياسي وتصعيد عسكري وأيضا تهديد دبلوماسي وحرب نفسية ودعائية وضغوط اقتصادية وسباق تسلح وتفجير حرب محدودة (٥٣) ، وهي تمثل إجراء المناورات والاستعراضات العسكرية ، وإقامة الأحلاف والتكتلات العسكرية لتطويق العدو ، ولكنها تبقى دون تصاعد لتصل إلى مستوى الحرب العامة (٥٤)، لتبقى العلاقات الدولية مقتصرة على التعايش العدائي بين الدول التي لا يتيح المجال للتوصل لاي تسوية ، حيث كانت سياسة التأزم في العلاقات إلى عواقب وخيمة ،هي حرب اقرب إلى الصراع الدولي منها الحرب الحقيقية اذا اعتبرنا الصراع يظل بكل ادواته وتوتراته وضغوط دون نقطة الحرب المسلحة (٥٥) .

وعليه تسارعت الإحداث بشكل ملحوظ وملفت خلال القرن العشرين ، راحت التفسيرات تمس ابعاد المسرح الدولي ، ونقاط ثقله والأجزاء التي تكونه واصبح العالم واحداً (٥٦) . ومن أمثلة تهديدات الأمن في تلك الفترة مثل ازمة صواريخ كوبا التي كاد ان يكون خطراً كبيراً على الأمن الدولي لو لا معالجتها ، وأيضا احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفيتي والتي تشكل تهديد على الأمن وعلى أفغانستان ، وايضا حرب فيتنام والحرب الداخلية ككوريا وانفصال المانيا ، وخلال هذه الفترة كان النظام السياسي قائم على أساس استخدام القوة ، لكن دون تحقيق اي اهداف سياسية ذات قيمة ، ومع ان الحرب العالمية قد صدت الطموح النازي نحو السيطرة الا ان من الصعب القول ان تلك الحرب كانت تنطوي على اهداف مبدئية من جانب الحلفاء ، ومهما تواخذ من منطق لدعم

تعريف النصر الذي حققه الحلفاء ، فانه تفسير قائم على أساس منطق ساحة المعركة وليس على أساس المفاوضات والحلول السليمة ، وما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٩ ، كانت الحرب إلى حد كبير منفصلة عن السياسة (٥٧) .

لقد حل محل النظام القديم أنواع مختلفة من التكتيكات الجديدة مبتدئة باتفاق للتنظيم الدولي الذي احتضنته الأمم المتحدة ، إلى قمة التكتلات العلمية ، التي مارسها الاتحاد السوفيتي في سياق ثورة دائمة ، لم يكن لامريكا ولا الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٥ تجارب غنية أو اية ثقة كبيرة بالمبادئ والممارسات السياسية الدولية التقليدية ، اذ اندفع مل منهما ذاتياً وعقائدياً نحو إقامة مبادئ واستراتيجيات جديدة ، اما الدول الاقدم التي كانت قد استخدمت ذكاءها للعيش في عالم قد اختفى ، فإنها وجدت نفسها لا حولة ولا قوة تجاه ما يجب عليها القيام به في جو ما بعد الحرب (٥٨) . ان ما حدث هو ان العالم في عام ١٩٤٥ ، قد خلا اي مجتمع دولي منسق تعرف فيه كل دولة مكانها الأساسي ، وحدود إمكانيتها ودرجة انقيادها وبدلاً من ذلك فقد ظهر على مسرح القوة كل الطرف الثاني في الميزان ممثلة بمستوى يكاد يقرب من الصفر في قوته ، في مثل هذا الجو أصبح من المستحيل في الحقيقة توفر مجال الأسلوب التاريخي في معالجة الخلافات وإبداء الحلول بشأنها (٥٩) .

يبدو أنّ مرحلة الخمسينات شهدت تحولات أمنية جذرية حيث ادت الحرب الباردة إلى حرب أهلية في كوريا التي دانت (٣) سنوات (١٩٥٠ – ١٩٥٣) والتي ادى إلى انقسام كوريا إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى اليوم كمخلفات فترة الحرب الباردة ، وعليه لم تعد المخاطر الأمنية مقيدة باعتبارات المناطق الأكثر اقترابا وإنما تجاوزتها إلى إبعاد اشمل وعلى نحو عبر عن مفهوم كوني يشمل مناطق عدة من العالم على الرغم من ابتعادها جغرافياً وتباين اوضاعها في إستراتيجية كل من القوتين العظيمتين وهذا التحول في إعادة صياغة الرؤى والتصورات الأمنية ربما يعود في جزء كبير منه إلى طبيعة المكانة التي أخذت تشغلها كلا القوتين على الصعيد العالمي ، وقيام أمريكا وحلفاءها بإنشاء حلف الناتو ١٩٤٩ لصد الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، فالاتحاد السوفيتي وبعد كسرة في عام ١٩٤٩ لطوق الاحتكار النووي الأمريكي ، أصبح يحتل موقع الشريك المساوي للولايات المتحدة وراى ان عليه ان يلعب دوراً مؤثراً في إحداث العالم وخصوصا بلدان العالم الثالث ، التي تشكل الحركة الامريكية فيها تحدياً يفترض ان يواجه باستجابة ملائمة (٦٠) ،

لقد جعلت كل من الايديولوجية التقيدات الاستراتيجية الخارجية الحرب الباردة أمر واقع لا مفر منه وقد اضيف إلى ذلك عامل اخر فعال الا وهو توسع مصالح القوتين الكبيرتين ان المصالح العالمية خاصة حين تتواجد في جو مشوب بالخلاف تصبح مهمة صعبة لمن يتخذ القرار بشأنها ، ذلك لان اي مشكلة لا يمكن عزلها عن الافق العقائدي الكلي في النزاع ، لقد وجد كل من الخصمين نفسه مضطرا إلى بناء نظريات للخلاف تكاد تبتعد كل البعد عن الجو الخاص بذاته .

ففي النظام الكلاسيكي كانت القوات المسلحة التي ينظر اليها كحل تقدم اليه الدولة لاقناع عدوها بالعدول والرجوع عن نواياه وكانت اللجوء إلى العنف يتم بنسب واساليب تتناسب واهمية الوضع ومستوى المقاومة من الطرف المقابل ، الا ان النظرية الجديدة في العلاقات بين الدول قد عملت على اعتبار مثل هذا التعبير غير ضروري بسبب ان الهدف من خلاف هو التدمير الشامل والكلي للعدو .

اضف إلى ذلك ان التكنولوجيا الجديدة في الحروب قد جعلت من استخدام القوة الكلية امرا ضروريا من الناحيتين المبدئية والفعلية [١] بهذه الصورة أصبح النظام السياسي القائم على استخدام القوة وقد تحول إلى نظام تكون فيه القوة اداة لتدمير الاقطار والشعوب ، ولكن دون تحقيق اي اهداف سياسية سامية (٦١) ، لقد كانت السنوات الأولى من الحرب الباردة بعبارة أخرى ، سنين ازمة فكرية بقدر ما هي توتر سياسي(Political tension) ذلك ان قليلا من رجال الدولة في كل مكان ربما فيهم قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على وجه التحديد ، قد استطاع ان يتصرف بدقة على المدى الذي خرقت فيه حدود اطار المؤشر التاريخي لقد بدا كل من الطرفين ثوري بغريزته ، ولكن كلا منهما بدا ايضا يعتبر تثبيت مخترعاته بمقاييس تقليدية ما لم يواجه اي منهما بدقة المعاني الحقيقية لتدهور العلاقات التقليدية العالمية أو المعنى الشامل والفرص التي قدمها الجو العالمي الجديد (٦٢) ، ايضا عدم الدقة والوضوح في الاهداف من السمات التي كانت بارزة خلال الحرب الباردة ، ان كلا الخصمين الكبيرين كانا منذ البداية واضحين تماماً بالنسبة للافكار المثالية التي بحثاً عنها ، ولكنهما كان أكثر غموضاً على اية حال بصدد الاهداف التي يسعيان إلى تحقيقها .

ان بروز الولايات المتحدة كقوة ديناميكية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، بطاقتها وإمكانيتها الغير المحدودة التي تمكنت بواسطتها من ان تضع نهاية لهذه الحرب وفي المقابل ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة يحسب حسابها في الفضاء والذي تمكن من بناء المعسكر الاشتراكي بعد فترة هذه الحرب ، ان

كلا من هاتين الدولتين تكتفي بوضع قواتها على أهمية الاستعداد إثناء الأزمات دون ان تزجها في المعركة خوفا من ان تتطور إلى حرب عامة ، ايضا خلال هذه الفترة ظهرت سياسة الأحلاف حين قامت الولايات المتحدة بإنشاء الأحلاف والتكتلات والمعاهدات العسكرية منها إنشاء حلف شمال الأطلسي (NATO) عام ١٩٤٩ وهو حلف عسكري التي أنشأتها أمريكا وحلفاءها ، وبعدها أنشئ حلف جنوب شرقي أسيا عام ١٩٤٩ وبعدها انشئ حلف بغداد الحلف المركزي عام ١٩٩٥ ، يهدف إلى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد النفوذ السوفيتي من جهة ومحاربة حركات التحرر العربية والأسيوية من جهة أخرى .

كما ان الاتحاد السوفيتي كرد على النفوذ الأمريكي المتزايد في العالم ، انتهج سياسة تقوم على عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك أو الأمن المتبادل اي (حلف أمني) بينه وبين دول اوربا الشرقية ، التي استعيض عنها فيما بعد ، بحلف جماعي كبير وهو حلف وارشوا في عام ١٩٥٥ من قبل الاتحاد السوفيتي .

من ناحية أخرى أسهمت الاتهامات المضادة بين الكتلتين من حدة الصراع خلال تلك الفترة عن طريق تبادل التصريحات العدائية خاصة في المحافل الدولية وذلك تعطيل قرارات الأمم المتحدة وباللجوء إلى حق النقض (Veto) في الواقع ان الأمم المتحدة قد نجحت في كثير من اوجه النشاط الغير السياسي ولكن نشاطها في هذا الميدان كان محدوداً نتيجة وطأة الصراع المستعمل بين التكتلات العالمية ، ففشلت كثيراً في حل كثير من المشكلات والقضايا الدولية ، واقتصر دورها على ايجاد هدنه لتهدئة بعض المنازعات المحلية دون ان تقوم على ايحاد حلول فعلية لهذه القضايا والتي هي حفظ الأمن والسلم الدوليين (٦٣).

المطلب الثاني

تأثير تغيير مفهوم الأمن على السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة

إن التغيرات التي تحدث على المحيط الدولي في كل حقبة زمنية وخاصة خلال فترة الحرب الباردة اي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثرت إلى حد كبير على مفهوم الأمن القومي بشكل خاص ، بحيث لم يعد ينظر إلى الأمن القومي كونه مجرد مشكلة عسكرية ، أو قضية اقتصادية أو مجموعة محددة من القيم يراد حمايتها ، مع أهمية هذه الجوانب في المجالين الداخلي والخارجي للدول والأمم ، بل انه يشمل هذه الجوانب وغيرها من العوامل في سياق نسيج متناسق ، ومتشابك بحيث لا يمكن فهم الأمن القومي إلا من خلال الربط

بين هذه الجوانب جميعها (٦٤)، ومن ثم تتأثر بيئة الأمن القومي المحلية العالمية بطبيعة المتغيرات التي تطال بيئات الأمن القومي للقوى المحيطة ، اذ ان كل من البيئتين ، الداخلية والخارجية تتأثران بتلك المتغيرات وتتفاعلان مع اي متغير طارئ في طبيعة وشكل النظام الدولي ، وان كان جوهر الأمن القومي داخل البيئة المحلية العالمية لا يطال التغيير ذاته ، فان مضامين وإبعاد مخاطر الأمن القومي داخل البيئة المحلية العالمية ، يخضع للتغيرات والتعديلات ، لتتفق والمتغيرات التي تطرأ على طبيعة العلاقات وموازين القوى الدولية .

فطبيعة المتغيرات داخل القوى الإقليمية ، والتي تحدوها طبيعة وشكل النظام الدولي ، كذلك إشكال التنظيمات الدولية المختلفة ، تفرض كقدار وطبيعة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها الأمن القومي في البيئة المحلية العالمية ، في ظل تأثيرات تلك البيئة على كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ، وفي إطار الطبيعة الطيفية التي تنتقل خلالها مخاطر الأمن القومي من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية ، وبالعكس (٦٥) .

وعليه أطال المؤرخون والمفكرون الإستراتيجيون التفكير والتأمل في المشكلات الأمنية منذ وجدت خلافات بين الكيانات السياسية ، حين تناولت موضوع الأمن ضمن قضايا الحرب والسلام وتوازن القوة وسباق التسلح وضبط التسلح ونزع السلاح التي وقعت في قلب الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية منذ استهلالها عام ١٩١٩ وانفصالها عن دراسات الإستراتيجية والتاريخ والجغرافيا والقانون الدولي .

بعد الحرب العالمية الأولى سعى الباحثون ليس فقط للوصول إلى فهم أسباب الحرب وجذورها ، بل كذلك إيجاد العوامل التي تجنب وقوعها في المستقبل مثلاً إنشاء عصبة الأمم والتي لم تنجح في نشوب أو منع حرب عالمية ثانية والتي أعقبتها نشوء منظمة الأمم المتحدة والتي هدفها الرئيسي كان الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وانعكس ذلك في الاهتمام الأكاديمي من قبل المثاليين والواقعيين في مدة ما بين الحرب العالميتين بالبحث عن السبل التي تحول دون إشعال حرب دولية ثانية ولكن على الرغم من ذلك اندلعت الحرب العالمية الثانية (٦٦) .

فقد تغير مفهوم الأمن في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات القرن الماضي ، حيث واجه المفهوم التقليدي المرتكز على أمن الدولة القومية كونها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد اي تهديد خارجي يمس سيادتها أو تكاملها الإقليمي ، أو يهدد إحدى مصالحها القومية ، تحدياً من أكثر من ناحية ، ومن ناحية أخرى وفق

المفهوم الليبرالي ، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، فمنذ الستينات من القرن العشرين برز دور المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ومنظمات حقوق الإنسان ، ومن ناحية ثانية ، لم يعد مصادر التهديد تأتي من خارج الدولة حسب ، بل تنامت في فترة ما بعد الحرب الباردة الصراعات الداخلية مسجلة ارقاماً قياسية في تاريخ البشرية (٦٧) ، هذا وقد شهدت نهاية الحرب الباردة بداية لعصر امني جديد بدأ مع بداية الحرب الباردة أو أكثر دقة مع بداية سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) ومن هنا ولدت الدراسات الأمنية التي هي عقدت ميدان فرعي العلاقات الدولية يهتم بايضاح مفهوم الأمن وتطبيقه في صنع السياسة الخارجية واثره في البنى والعلاقات في السياسة العالمية (٣) ، وايضا ومن التغيرات التي ساعدت على تبني المفهوم التكاملي للأمن القومي هي تشعب وظائف الدولة الحديثة وتعدد وسائل تداخلها في حياة الفرد بصورة لم يسبق لها مثيل ، فقد اتسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا ، لم تكن أمنية في الماضي ، أو لم يكن ينظر اليها من منظورامني على انها قضايا أمنية مباشرة ، تلك الاختصاصات التي تستغرق معظم مساحة النشاط الإنساني ، فمن اختصاصها المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي ، والإشراف على الصناعة ووضع التشريعات الاجتماعية بما في ذلك اختصاصات واسعة النطاق مثل التعليم ، والتأمين ضد المرض والبطالة وما شابه ذلك ، بحيث أصبحت الدولة تتحول من مجرد (دولة حارسة) مهمتها وضع التشريعات والاهتمام بوضع القانون وضبطه إلى (دولة منفتحة).

تدلي بمدلولها في تلك المهام ، بل ترى لزاماً عليها تولي كافة الشؤون ، اياً كان نوع الحكم ، نوع الفلسفة السياسية أو الأمنية أو الإيديولوجية التي تقودها (٦٨)، وأيضا تنامي ظاهرة التعاون الدولي ، بسبب تعرض مكانه الدول ومصالحها الوطنية والقومية وعلاقتها الخارجية للمؤثرات في كل اتجاه ، الأمر الذي أحوجها إلى ان تتحرك بصورة جماعة ، وبأساليب فعالة ، لتأمين موقع مناسب لها ، بحث صار ينظر إلى السلام وامن العالم ليس من منظور فردي لدولة أو امة بعينها فقط ، وانما خطر مفهوم الأمن (جماعي) ، فلم يعد ممكناً تصور في احتمال ان تكون الاثار الناجمة عن مشكلة أو بعض منها مقصوراً عن النطاق الداخلي للدولة ، وانما تاخذ بعض المشكلات طابعاً دولي تمس دولة أو دولاً أخرى ، فقد برزت على الساحة العالمية قضايا طرحت نفسها بقوة في العلاقات الدولية

، كانتشار الارهاب ، وجرائم غسيل الاموال وتلوث البيئة ، والانفجار السكاني اي ما يقصد به الأمن الناعم (softy security) وانتشار الفقر والامراض والأوبئة وما شاكل ذلك وقد غدا كل ذلك وغيرها من المشاكل الأخرى وضعاً رئيسياً وهاماً نحو مزيد من التعاون الدولي بين مختلف دول العالم ودخولها في التكتلات الاقتصادية والسياسية ، التي تتمثل اساساً في الاتحاد الأوربي ، وحلف شمال الاطلسي وغيرها من المنظمات الإقليمية (٦٩) ، وعليه مرت التنظيرات ف الدراسات الأمنية بموجات عريضة منها دول دراسات الأمن الدولي ، بدأت هذه الدراسة في الثمانينات القرن الماضي بوجهات النظر الداعية إلى اعادة النظر في مفهوم الأمن ورفض ربطة بالحرب وبدلاً من ذلك التركيز على مفهوم أكثر ايجابية ، وقد تزعمها جوهان مالتانك (Johan Galtung) ذكر ان هناك نوعين من السلم والتي هو :

١- السلم الايجابي: (positive peace).

٢-السلم السلبي: (negative peace) .

وكينث بولدين (Kenneth Boulding) بمفهومه الخاص بالسلام المستقر (Stable peace) ، والسلام العالمي (universal peace) عند ((جانرس كونشنسي)) .

فالسلام هو حالة تعبر عن المزاج العام ولا يمكن ان تتحقق برغبة طرف واحد ، بل يجب ان تعكس الاتجاه والمزاج لكل الاطراف ، يتمثل السلام ف القيم المثالية التي يجب ان تسود العالم أو التي تدعيها الدولة عند مخاطبتها الرأي العالمي أو عند مخاطبة الاخرين الا ان في واقع الأمر تعني امنها ، وكانت نتيجة لجنة بالمي (١٩٨٢) Palme commission ، وقد دعت إلى تبني الحصيلة الايجابية تحت عنوان الأمن المشترك ، وفكرة الأمن المشترك (هي ان الأمن الدولي ، في تجنب الحرب النووية ، يجب ان يستند إلى الردع المتبادل ، وانما المصالح المتبادلة) (، حيث جاء في تقرير بالمي (palme) ان التسليم بان الأمن المشترك هو المبدأ المنظم للجهود الرامية إلى تقليص خطر الحرب وتحديد الاسلحة

والتحرك نحو نزع السلاح ، يعني ، من حيث المبدأ ان التعاون سيحل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح ، وهذا لا يعني انه يجب توقيع زوال الاختلافات بين الأمم ، والمهمة هي مجرد ضمان الا يجري التعبير عن هذه الصراعات باللجوء إلى الحرب ، أو الاستعداد للحرب ، ويعني ان على الأمم ان تفهم بأن يجب اعطاء أولوية لمحافظة على السلام العالمي اولوية ودرجة اعلى من تأكيد مواقفها الإيديولوجية أو السياسة هكذا اتجهت الدراسات تدريجياً من الأمن القومي إلى الأمن الدولي ، الا انها لا تتجاوز الحدود التقليدية

للمفهوم نتيجة استمرار سيادة النظام الوستفالي الذي تلعب الدولة دوراً حصرياً ، لكن التركيز هنا ، على التعاون بين الدول من جانب ، ومن جانب اخر على مفهوم الأمن بدلاً من القوة (٧٠) .

الموجه الأخرى جاءت حول دراسات الأمن العالمي ، هذا الموجه هي مخرج مباشر لمدخلات انتهاء الحرب الباردة ونظم القطبية تجاوباً مع الإحداث العالمية والتي حتمت على باحثي العلاقات الدولية ان يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن ، ما عدا ((بـ ستيفن وولت)) مثلاً ، الذي وسم هذه المرحلة بمرحلة ((النهضة للدراسات الأمنية)) (the rise of security studies) وكما تعد تغييراً في دراسات الأمن لكونها على المستوى نفسه الذي يعتبر به العالم والذي انتقل بالدراسات من سياقها التقليدي إلى الدراسات الأمنية الحديثة ، لم تعد الدراسات التقليدية كافية للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد حقبة ما بعد الحرب الباردة التي لا تنحصر في مصادر عسكرية تتعلق بقضايا عالمية وتتمحور الدراسات للتوجه نحو الاهتمام بالفرد إلى جانب الدولة ايضاً (٧١) ، وبفعل العولمة حدثت تحولات في مفهوم الأمن ، والمشهد الأمني العالمي ، وابرزها تحولات القوة التي لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكري ، بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم ، والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات ، واقع الأمر ان مفهوم الأمن متنازع عليه ، وقد ادت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغيرات ووضع اطارها المفاهيمي ، سياسياً ، ونظرياً وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والافراد ، وقد انظمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات المنظمة ، وهي التهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة وتعمق الاهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والافراد ، ان اعادة تحديد الاطر المفاهيمية التي توسع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة ، التي تتجاوز الهجوم العسكري ، تولد مفاهيم الأمن الداخلي ، الأمن الوظيفي والأمن البيئي ، وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن التي ترتبط لحماية الافراد من التهديدات التي تستهدف امنهم ، بناء اجتماعي يستطيع من خلاله ان يعيشوا بحرية من الخوف والحاجة على حد سواء (٧٢) .

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم يمكن ادراج اهم الاستنتاجات والتوصيات كما يأتي .

اولاً – الاستنتاجات :

١– ان للأمن القومي التأثير الكبير على استقرار البلد ، ويلعب دوراً كبيرا في الحفاظ على السياده الوطنيه .

٢– يعرف الأمن القومي بأنه مفهوم غير مطلق ونسبي ومتغير في نفس الوقت ، يمكن وصفه بأنه ليس حقيقة ثابتة ودائمة بل هو في تغير وتطور مستمرين لهذا أصبح من أهم الموضوعات ذات الصلة في دراسات العلاقات الدولية في ظل المتغيرات الدولية والأحداث المتلاحقة .

٣– الركيزة التي يجب ان يقوم عليها المجتمع الدولي هو ان الأمن من منظور القانون الدولي الموجود هو ان المجتمع مجتمع المؤسسات والمنظمات الدولية العالمية ، والمنظمات الدولية بإدارتها للإشراف على شؤونها المشروعة وأيضا لحفظ الأمن والسلام الدوليين .

٤–المعضلة الأمنية هي تلك العمليات المتصاعدة من حالات انعدام الأمن نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية ، لهذا يرجع كل من بوث وويلر نشأة المعضلات الأمنية إلى شعور دولة ما بعد اليقين والاطمئنان عما اذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحتة لدعم امنها ، ام انها ذات طابع هجومي تهدف من وراءه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها ، اذن هي في النتيجة غياب الثقة في العلاقات بين الدول .

٥– مما شك فيه ان إلغاء الصراع والحروب من علاقات الاسرة الدولية مطلب من الصعوبة بمكان تحقيقه في وقتنا الراهن ، ولكن هناك ثمة امل تدفعنا إلى التطلع نحو ابتكار أساليب واقامة قناعات لحسم المنازعات والصراعات بالطرق السليمة ، التعاون بين الشعوب خارج نطاق الحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية .

٦– اهتم الباحثين بعد العقد الثاني من الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ – ١٩٥٥) بالأبحاث الأمنية الأكاديمية حول نتيجة إلى تغيير الموازين الدولية من خلال بروز القوتان العظيمتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأثرهما في مسار العلاقات الدولية لأكثر من أربعين عاماً ، وقد كان الهدف الاستراتيجي لكلاهما حماية إقليمهما من اي تهديد نووي ، الا ان نهاية الحرب الباردة أجبرتهما على إدخال تغييرات في تصوراتها الأمنية والإستراتيجية .

٧–ان التغيرات والتحولات التي تصيب مفهوم الأمن وتسبب في تعقيده هي نتيجة لتراكم

التاريخي وتعقيد الظاهرة الانسانية فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعدد الفواعل على الساحة العالمية ادى إلى تنوع مصادر التهديد داخل وخارج الدول مما يستلزم ظهور مفهوم جديد للأمن يحاول ان يشمل كل هذه الظواهر الجديدة .

التوصيات

١- ان نولي الامن القومي الدور الفعال وابراز دورها في التحكم بمصادر القوه العسكريه من اجل الحفاظ على الامن والسلم الدولي.

٢- ان ظاهرة انعدام الأمن أصبحت ظاهرة تهدد الافراد والدول والحكومات وعليه يجب ان تكون الجهود المبذولة جماعية وتبدأ بالوعي بالأمن وضرورة ضمانه .

٣- على الحكومات بذل كل ما بوسعها الان لاجل توفير وضمانه الأمن .

٤- على المجتمع الدولي ان يعيد النظر في اولوياته واعماله وان يضع الأمن في أولويات الاعمال الواجب العمل عليها ، نظراً لان حدوث اي خلل بالأمن الدولي (خاصة قيام الحروب) فان ذلك يكون بمثابة تهديد كإرثي للبشرية جمعاء .

٥- على المجتمع الدولي ان يضع كل القيوم والعقوبات المادية والمعنوية على الدول ، فالردع يجب ان يكون قوياً بما يمنع الدول والحكومات من التقرب من الإخلال والاستقرار الدوليين .

قائمة المصادر

اولاً: القرأن الكريم

ثانياً: المصادر القانونيه

المصادر العربيه

١- د. اسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، دار النشر (لايوجد) ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٢- د. اديب خضور ، الاعلام الأمني ، دار النشر (لايوجد) دمشق ، ٢٠٠٢ .

٣- تشارلس لوليرتش ، الحرب الباردة ومابعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد ، سنة النشر (لايوجد) ، دار النشر (لايوجد) ، دار الطبع (لايوجد) .

٤- ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات الدبلوماسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، سنة النشر (لايوجد) ، مكان النشر (لايوجد) .

٥- د. جهاد عدوية، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، مكان النشر (لايوجد) ، ٢٠٠٥ .

٦- خالد معمري جندلي ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر ، دار النشر (لايوجد) ، الكويت ، ٢٠٠٧ .

٧- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الكويت ، سنة النشر (لايوجد) .

٨- د. عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٩- محمد سعد ، المفهوم العام للامن ،كتاب ،ص١٨ ، سنة النشر ،لاتوجد

١٠-د.محمد نعمان جلال ، الاستراتيجية والدبلوماسية بين الاسلام والمجتمع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مصر ، ٢٠٠٤ .

١١-مركز الدراسات الاستراتيجية ، العلاقات الدولية والأمن القومي ، فؤاد زكريا ، سنة النشر (لايوجد) .

١٢-هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، سنة النشر (لايوجد) ، دار النشر (لايوجد) ، مكان النشر (لايوجد).

١٣-د.خليل حسين ، موقع خاص لدراسات الاستراتيجية ، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام ، سنة النشر (لايوجد) ، دار النشر (لايوجد) ، مكان النشر (لايوجد) .

١٥-جاسم محمد ،مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي ،مركز بيروت للدراسات،٢٠١٤

١٦-عاطف الغمري ،مقال ،هل يوجد تعارض بين الأمن القومي والأمن الوطني متاح على مجلة السياسة الدولية،٢٠١٤ .

١٧- محمد احسان،صراع القوى وتوازن الإرادات، ص ١٢٣، ٢٠١٢ .
١٨-د.منير محمود بدوي،مفهوم الصراع ودراسة في الاصول النظرية متاح على جريدة المعركة ،,٢٠١٤
١٩-عبد الله لجاد ،الصراع الدولي الجديد ،مقال متاح على جريدة الشرق الاوسط،,٢٠١٤
٢٠-جصاص لبنى ،المتغير الأمني وأثاره على منظمات الدولية ،العدد ٣٨٢٧ ،متاح على حوار متمدن،٢٠١٢
٢١- محمد عبد القادر خليل،الابعاد السياسية والأمنية وتوسيع الخيارات الاقليمية ،كتاب ،متاح على جريدة الاهرام ،٢٠١٤.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعيه.

١-محمد احمد المقداد،اثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي ،بحث،متاح على مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ٤،العدد ٢، ٢٠١٣.
٢-عاطف الغمري،تحولات السياسات الدولية والأمن القومي متاح على مجلة السياسة الدولية.
٣-عبدالله جعفر،عولمة الأمن ،مقال متاح على وكالة انباء بيامنير ،٢٠١٤.

3-D paul Williams :security studies introduction book
4-Ken booth book thy security dilemma fear cooperation page 123 2012.
5-u eronica kate ,international relation student 2014.

رابعاً : المصادر الاجنبيه :

1-thomes prince inter mediaries in internation conflict book
2-Adam winkworth ,book in the security dilemma still relevant .

مصادر الانترنت :

htm 1 htm 16 : 2014/4/5 , 8:10 , pm .
2- http//www.oliver.group.com/Arabic/contents. Php? Contid= 172 , 2014/4/5 , 8:10 , pm .
1- Drk halinuss in . blogspot.com / 2009 / 01 / blog – post – 16 .